

صياغة النصوص التشريعية وترجمتها في إطار الدراسات القانونية المقارنة.

Drafting and Translating Legislative Texts in the Framework of Comparative Legal Studies

إسحاق بلقاضي*

جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.

i.belkadi@univ-dbk.m.dz

- تاريخ الإرسال: 2024/11/12 - تاريخ القبول: 2024/12/06 - تاريخ النشر: 2024/12/28

الملخص: تعتبر ترجمة النصوص التشريعية من بين الوسائل والأدوات التي تضمن التواصل الفعال بين النظم القانونية المختلفة، وتعتبر الدراسات المقارنة إطاراً حيوياً لها، أين يقوم الباحث في مثل هذا النوع من الدراسات بترجمة النصوص التشريعية إلى لغات متعددة، لضمان فهمها وتوظيفها علمياً وعملياً، لذا جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على الطريقة العلمية لترجمة النصوص التشريعية في إطار الدراسات المقارنة للقوانين، من خلال البحث عن الكيفية التي تتم بها صياغة النصوص التشريعية، ومتطلبات الترجمة القانونية، ومن ثم التساؤل حول مدى قدرة الباحثين في المجال القانوني على ترجمة النصوص التشريعية الأجنبية ترجمة قانونية صحيحة، أمام التحديات التي تواجههم في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التشريع، النص التشريعي، الصياغة القانونية، المقارنة، الترجمة القانونية.

Abstract: The translation of legislative texts is one of the tools that guarantee effective communication between different legal systems. Comparative studies serve as an essential framework for this translation, where researchers in this type of study translate legislative texts into several languages to ensure their understanding and application both scientifically and practically. therefore, this research paper aims to shed light on the scientific method of translating legislative texts within comparative law studies by researching how legislative texts are formulated and the requirements of legal translation. The research problem in this article is about the ability of researchers in the legal field to correctly translate legislative texts during comparative studies of foreign laws, given the challenges they encounter.

Keywords: Legislation, Legislative text, Legal Drafting, Comparison, Legal Translation.

* المؤلف المرسل: إسحاق بلقاضي .

مقدمة:

يكتسي التشريع أهمية بالغة من الناحية القانونية، بوصفه الإطار والأساس القانوني لأغلب الأنظمة القانونية المعاصرة، وله من المزايا ما يجعله أفضل وسيلة لوضع القوانين وتنفيذها، حيث يتم صياغته في شكل نصوص مكتوبة، ويراعى فيها جملة من المتطلبات العلمية والقانونية التي تسمح بالتعبير عن مضمونه بصورة واضحة ودقيقة. ونظرا للأهمية التي تحظى بها القاعدة التشريعية، يقوم الباحثون في إطار الدراسات القانونية المقارنة بدراسة القواعد التشريعية لدول أخرى وإجراء مقارنة بينها للوقوف على خصائصها ومميزاتها، ومن ثم التعرف على مختلف النظم التشريعية. وفي سياق ذلك يعتمد الباحثون إلى ترجمة النصوص التشريعية الأجنبية، وهي ترجمة قانونية لها ضوابطها ومتطلباتها، يراعى فيها طبيعة النظام القانوني والسياسة التشريعية للدولة صاحبة التشريع، إضافة إلى عناصر أخرى مرتبطة بشكل ومضمون النص التشريعي. غير أن هناك مجموعة من التحديات تبقى تواجه هذا النوع من الترجمات العلمية، ما قد يحول دون تحقيق الهدف من ورائها، منها ما له صلة بالباحث ذاته، ومنها ما له علاقة بالطريقة التي يتم بها التعامل مع هذه النصوص. لذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الجوانب المختلفة للصياغة القانونية للنصوص التشريعية وترجمتها في إطار الدراسات المقارنة، والتركيز على التحديات التي تواجه الباحثين القانونيين، بما قد يساعد على تحسين جودة الصياغة والترجمة. أما بالنسبة لإشكالية البحث فهي تتمحور حول مدى تمكن الباحثين في إطار الدراسات القانونية المقارنة من ترجمة النصوص التشريعية الأجنبية ترجمة علمية قانونية سليمة. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي للنصوص التشريعية، إضافة إلى المنهج الاستقرائي والوصفي، وكذا المنهج المقارن للمقارنة بين بعض النصوص التشريعية.

1- التشريع وصياغة النص التشريعي

يحظى التشريع بقيمة كبيرة في العديد من الدول حول العالم، فهو يضم جل القواعد القانونية التي يتكون منها النظام القانوني في المجتمع، ويتم وضعه من قبل سلطة عامة مختصة لها القدرة على ضمان تنفيذه في كل إقليمها، وما يزيد من قيمة التشريع كونه مصاغ صياغة قانونية ما يضيف عليه الدقة والوضوح.

1.1- ماهية التشريع

يقصد بالتشريع "وضع قواعد القانون في نصوص تنظم العلاقات بين الأشخاص في المجتمع بواسطة السلطة المختصة، وطبقا للإجراءات المقررة لذلك"¹، ويطلق مصطلح التشريع على تلك القواعد القانونية المكتوبة التي تصدرها السلطة التشريعية المختصة بوضع التشريع في الدولة في شكل قانون². وهي سلطة

¹ عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ربحانة، الجزائر، ص 39.

² عبد الرزاق السنهوري، احمد حشمت ابوسنتيت، أصول القانون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر 1950، ص 163.

يتم تحديدها في دستور كل دولة، ومثله البرلمان بغرفتيه في الجزائر. وقد يأخذ هذا المصطلح معنى واسع ليغطي تلك القواعد القانونية اللازمة والشاملة لمختلف الأنظمة واللوائح الصادرة عن السلطة التنفيذية³.

ويعتبر التشريع المصدر الرسمي الأول للقاعدة القانونية في الكثير من دول العالم. فهو السبب المنشئ للقاعدة القانونية، وهو الذي يضيف عليها صفة الإلزام⁴. وللتشريع أنواع متدرجة، تختلف في قوتها وطريقة سنّها بحسب السلطة التي تصدرها، ففي القمة يأتي الدستور بوصفه التشريع الأساسي للدولة، ويليه التشريع العادي أو العضوي الصادر عن الهيئة التشريعية، ثم التشريع الفرعي، الصادر عن السلطة التنفيذية في شكل لوائح تنفيذية أو أنظمة وتعليمات⁵. لذا نجد أن النصوص القانونية تختلف باختلاف الأحكام التي تتناولها، فهي إما ذات طبيعة دستورية أو تشريعية أو تنظيمية. ويمر التشريع بأنواعه المختلفة بعدة مراحل قبل إصداره وتنفيذه، ويخضع لقواعد وإجراءات تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا بحسب طبيعة النظام القانوني للدولة⁶.

2.1- مفهوم الصياغة التشريعية

الصياغة بمفهومها العام هي: "القالب الذي تصاغ فيه القواعد المستمدة من العنصر العلمي، حتى تصبح قابلة للتطبيق العملي"⁷، وتعرف من الناحية القانونية بأنها: "طريقة التعبير أو الإفصاح عن مضمون القاعدة القانونية"⁸. ومنه تعتبر الصياغة التشريعية نوع محدد من الصياغة القانونية، باعتبارها عنصرا هاما من عناصر تكوين القاعدة القانونية، من خلال صياغة الأفكار القانونية في قوالب تشريعية بطريقة تسمح بإيصال مضمون وغاية النص التشريعي إلى الغير، وتساعد على تطبيق القانون في الحياة العملية⁹.

3.1 مبادئ وشروط الصياغة القانونية للنصوص التشريعية

تخضع عملية تحرير النصوص القانونية وصياغتها إلى مجموعة من المبادئ والقواعد الشكلية والتنظيمية الواجب التقيد بها أثناء الإعداد لهذه النصوص، كما تستخدم عدة تقنيات لضمان النوعية في الصياغة، من حيث الدقة والوضوح بما يسمح بتطبيقها تطبيقا سليما يتوافق ومدلول أحكامها.

³ نعمان عطا الله الهيتي، تشريع القوانين "دراسة دستورية مقارنة"، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا 2007، ص 13.

⁴ محمد الصغير بعلي، المدخل للعلوم القانونية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2006، ص 34.

⁵ محمد جمال مطلق الذنبيات، المدخل لدراسة القانون دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض 2012، ص 17.

⁶ نعمان عطا الله الهيتي، المرجع السابق، ص 05.

⁷ عيسى المرازيق، الصياغة التشريعية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 ص 07.

⁸ صغير بن محمد الصغير، ضوابط في صياغة وسن القوانين "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار الألوكة للنشر، السعودية، 2017، ص 39.

⁹ ادريس فاضلي، الوجيز في فلسفة القانون، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 211.

1.3.1 أن يكون التشريع مكتوباً

من خصائص التشريع أنه يصدر في صورة مكتوبة، لذا يقال له القانون المكتوب، وهو ما يميزه عن غيره من المصادر الأخرى الغير الشكلية كالقواعد العرفية، إذ تعتمد السلطة صاحبة الاختصاص على أسلوب الكتابة عند صياغة النصوص التشريعية، ويتم نشرها في الجريدة الرسمية لتمكين الغير من الإطلاع عليها¹⁰.

2.3.1 اللغة القانونية

على غرار العلوم الأخرى فإن للقانون لغته الخاصة به من حيث البناء اللغوي، ودلالة المصطلحات المستعملة، وكيفية التعبير عنها. فاللغة القانونية هي لغة تخصصية تختلف مفرداتها عن مفردات اللغة بشكل عام، فهي تحتوي على مصطلحات تدل على مفاهيم قانونية محددة. ويتم التعبير عنها بلغة بسيطة ومفهومة، وهي تتمحور حول الغرض والهدف بأسلوب مباشر يخلو من البلاغة الأدبية والصور البيانية والكلمات التي لها أكثر من معنى¹¹.

واللغة القانونية بمفهومها الواسع، تتسع لتشمل كل ما له علاقة بالمجال القانوني من قضاء، وإدارة، وبحث أكاديمي، ..ولئن كانت هناك قواعد عامة تنطبق على الكتابة القانونية بمختلف فروعها، فإن هناك بعض الخصائص التي تميز كل فرع عن الآخر، فلغة الأحكام والقرارات القضائية مثلاً تتسم عبارتها بالتحديد والوصف، في حين يستخدم المشرع العبارات المرنة في بناء النصوص التشريعية التي تنطبق على كل الفروض الواقعة فترة إصداره، وحتى تلك المحتمل وقوعها مستقبلاً¹². لهذا لابد من التمييز بين الصياغة التشريعية التي تدخل ضمن المفهوم الضيق للصياغة القانونية، والصياغة القانونية كمفهوم شامل لمختلف الوثائق القانونية تشريعية كانت أو غير تشريعية.

3.3.1 المصطلح القانوني التشريعي

إن من مميزات التشريع وضع القاعدة القانونية في ألفاظ تعبر عن المعنى. لذا تستعمل في الصياغة القانونية للنص جملة من المصطلحات المكرسة في التشريع لتوضيح دلالة النص، فنجد أن المشرع يستعمل أنماط معينة من المصطلحات داخل النص القانوني عند صياغته له، قد تكون مصطلحات قانونية خاصة كالغبن، الإفلاس...، وقد تكون مصطلحات عامة توظف في المجال القانوني، وترتب آثارها القانونية مثل الكتابة، السن، الزواج...وفي نفس السياق يستخدم المشرع مصطلحات لها معاني محددة خاصة بذات

¹⁰ محمدي فريدة زواوي، المدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون، les editions international، الجزائر، دون تاريخ نشر، ص 56.

¹¹ عادل عزام سقف الحيط، الدليل المعتمد للترجمة القانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 27.

¹² سعيد احمد بيومي، لغة الحكم القضائي (دراسة تركيبية و دلالية)، الطبعة الأولى، مصر 2007. ص 41.

النص، ولا تحمل نفس المعنى خارج النص مثل الاستيلاء الذي يعني اخذ ملكية الغير بشكل غير مشروع¹³. وقد يحمل المصطلح معان مختلفة خارج السياق القانوني، ومثال ذلك لفظ "الوصية" الذي يدل لغة على توجيه الشخص للقيام بعمل ما، أما في الاصطلاح القانوني فيعرف بأنه تصرف قانوني مضاف إلى ما بعد الموت ينقل بموجبه الموصي إلى الموصى له بعض ماله، لذ يجب الأخذ بالمعنى الاصطلاحي، إلا إذا تبين أن المقصود هو المعنى اللغوي، وقد يكون للفظ معنيان، مثل الوكالة التي يقصد بها هيئة تعمل في مجال معين كوكالة السفر، وتحمل كذلك معنى العلاقة القانونية التي يفوض بموجبها شخص ما شخص آخر للتصرف نيابة عنه، وفي هذه الحالة يؤخذ بالمعنى الذي يتفق مع حكمة النص¹⁴. وكثيرا ما تستخدم بعض الطرق المادية لصياغة النص القانوني، وهذه الطريقة تعبر عن جوهر القاعدة القانونية تعبيراً مادياً، كاستخدام شكل حسابي محدد لا يدع مجالاً للتأويل في مضمون القاعدة القانونية، ومثال ذلك تحديد الحد الأدنى والأقصى للعقوبة، وكذا تحديد آجال الطعن¹⁵.

4.3.1 صياغة الجملة القانونية

تكون الجمل في الصياغة التشريعية واضحة بعيدة عن الغموض، فهي تعبر مباشرة عن الحكم القانوني دون إضافة أو تغيير، باستعمال جمل قصيرة ودقيقة. وتكمن وظيفتها الأساسية في تحديد الفعل القانوني الذي يعبر عن حق أو التزام اتجاه المخاطبين بها¹⁶. فتأتي الجمل الفعلية غالباً بصيغة الحاضر، ويستعمل الماضي بشكل استثنائي إذا اقتضت ضرورة ذلك مثل: " لا يسجل في القائمة الانتخابية كل من حكم عليه بعقوبة..."¹⁷، كما تتضمن القواعد القانونية أوامر ونواه يبتغي من ورائها المشرع عدم مخالفة النص، وقد تقترن بجزاء في حالة مخالفتها، ويتم أثناء صياغة النص استخدام عديد الأساليب، كأسلوب التعريف، التأكيد، الاستثناء.. ومثال ذلك تعريف العقد في نص المادة 54 من التقنين المدني الجزائري¹⁸

..

5.3.1 الوضوح والدقة

إن درجة دقة القاعدة القانونية ترتبط بمدى دقة التعبير. لهذا نجد أن من أهم مميزات التشريع الوضوح والدقة في التعبير القانوني، لذا يتم تحرير النصوص التشريعية بلغة بسيطة تعكس مضمون النص بصورة واضحة. ودائماً ما يتم انتقاء الألفاظ ذات المعنى المحدد أثناء الصياغة مع الحرص على ضمان خلو

¹³ ميشال بونشير، المرجع السابق، ص 59.

¹⁴ نبيل إبراهيم سعد، محمد حسن قاسم، المدخل إلى القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص 325.

¹⁵ صغير بن محمد الصغير، المرجع السابق، 2017.

¹⁶ سعيد احمد بيومي، لغة الحكم القضائي (دراسة تركيبية و دلالية)، الطبعة الأولى، مصر 2007، ص 55.

¹⁷ الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، دليل إعداد النصوص القانونية، نوفمبر 2023، موقع الجريدة الرسمية الجزائرية، ص 66.

¹⁸ عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المرجع السابق، ص ص 75 76.

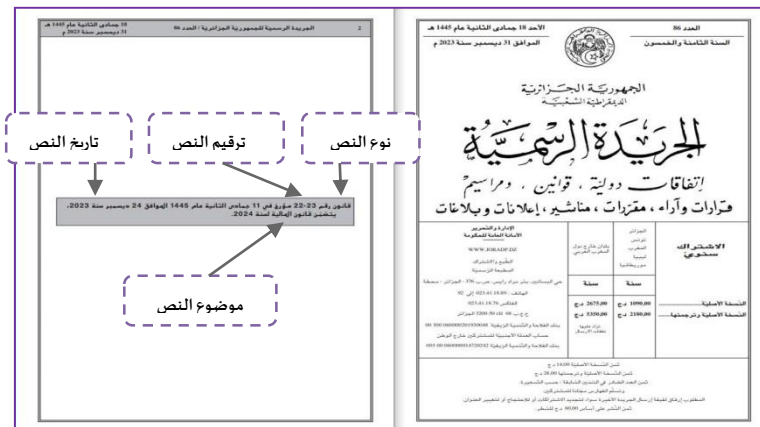
النص التشريعي من عيوب الصياغة القانونية كالأخطاء المادية والتكرار والغموض والتناقض¹⁹. وحرصا من المشرع على دقة النص فإنه يبادر في بعض الحالات على إعطاء تعريف للمصطلح ضمن النص ما يسمح ببيان المقصود منه حتى لا يكون هناك لبس عند العمل به.

6.3.1 الخبرة والكفاءة

تعتبر الصياغة فن قائم بذاته، وعلم له أصوله ونظرياته الخاصة، وهي تتطلب خبرة ومهارة علمية وعملية عالية حتى يتم وضع النص التشريعي في قالبه الصحيح²⁰. لهذا يتم متابعة التشريع من قبل خبراء في مجال الكتابة والتحليل القانوني، وتعرض بعض النصوص ذات الطابع التنظيمي على أشخاص مؤهلين لإبداء رأيهم التقني حولها، كما يتم تعيين لجان دائمة مختصة بفحص ودراسة مقترحات ومشاريع القوانين على مستوى الهيئات البرلمانية كلجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة الجزائري، ...²¹

7.3.1 قالب النصوص التشريعية وتنظيمها

إن الصياغة القانونية كمفهوم لا يعني فقط الكتابة أو البناء اللغوي للنص، بل يتم إخراج النصوص التشريعية وفق تنظيم وترتيب محدد . ويتم نشرها في الجريدة الرسمية التي تحتوي على بيانات أساسية تشكل هيكلها الداخلي، وتتمثل هذه البيانات في عنوان النص القانوني، والديباجة أو التمهيد، وأحكام النص أو مواده، إضافة إلى صيغة التنفيذ والنشر، كما تتضمن بعض القوانين ملاحق على شكل جداول رقمية أو مخططات تنظيمية²².



¹⁹ صلاح زين الدين، المدخل إلى الملكية الفكرية، دار الثقافة، سلسلة الكتب الفكرية، 2004، ص 195.

²⁰ عيسى المرازيق، المرجع السابق، ص 15.

²¹ المادة 16 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 49، المؤرخ في 22 أوت 2017.

²² مبروك حسين، تحرير النصوص القانونية، دار هومة، الطبعة الرابعة، 2010، ص 244 ..

صياغة النصوص التشريعية وترجمتها في إطار الدراسات القانونية المقارنة



8.3.1 تقنين النصوص القانونية

نظرا لتعدد القوانين التشريعية الوطنية، واختلاف العناصر المكونة لها، تعمل الهيئة صاحبة التشريع على تصنيف هذه القوانين، وذلك بإدماج وتجميع القواعد الخاصة بفرع من فروع القانون، بعد أن ترتب وتبويب في مدونة واحدة تصدر في شكل قانون²³. ويتم تقنين المواد القانونية لما لها من عديد المزايا والفوائد، فهو يساعد على توحيد القانون في الدولة الواحدة، كما أنه يسهل عملية الوصول والبحث عن الأحكام القانونية الخاصة بفرع من فروع القانون بعد أن يتم تجميعها في وثيقة رسمية واحدة مثل تقنين الأحكام الخاصة بالقانون المدني أو قانون الوظيفة العمومية²⁴.

2- الترجمة القانونية للنصوص التشريعية

تعتبر الترجمة مرحلة أساسية وهامة في الدراسات المقارنة، فالباحث في مثل هذا النوع من الدراسات مطالب بترجمة المصادر الأجنبية المرتبطة بموضوع بحثه، بما فيها النصوص التشريعية المكتوبة بلغة أخرى للوقوف على دلالتها ومعناها. وما يميز هذه الترجمة أنها ترجمة علمية يراعى فيها طبيعة اللغة القانونية بوصفها لغة متخصصة، وكذا طبيعة النظام القانوني، لكن قد تواجه الباحث القانوني بعض التحديات المرتبطة بترجمة النصوص التشريعية الأجنبية.

²³ نبيل إبراهيم سعد، محمد حسن قاسم، المدخل إلى القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص 178.

²⁴ عبد الرزاق السنهوري، أحمد حشمت أبو ستيت، المرجع السابق، ص 196

1.2 مفهوم الترجمة القانونية

تعتبر الترجمة علم قائم بذاته، وهي كما عرفها البعض : "إحلال مواد من نص اللغة المصدر بمواد مناظرة لها في نص اللغة الهدف"، وبأنها : " عملية متعددة الجوانب ، جوهرها النقل من لغة إلى أخرى وأساسها التطابق على مستويات مختلفة وفقا لمكونات النص الشكلية والأسلوبية والتأثيرية الانفعالية "25، وللترجمة كعلم ارتباط بالعلوم الأخرى بما فيها العلوم القانونية، حيث تعتبر الترجمة القانونية تخصص قائم بذاته، تقوم على ترجمة النصوص ذات الصبغة العلمية والفنية والتطبيقية، وغاية المترجم منها نقل النص بأكبر قدر من الأمانة والدقة شكلا ومضمونا²⁶.

2.2 متطلبات الترجمة القانونية

تستخدم الترجمة القانونية أساليب أو تقنيات لا تختلف عن تخصصات الترجمة الأخرى، لكن لها متطلباتها التي تميزها عن غيرها. إذ تتطلب الدراسات المقارنة أن يكون الباحث متمكنا من لغة أو عدة لغات أجنبية، ملما بقواعد اللغة التي ينقل منها، والتي ينقل إليها، وله دراية بمفردات وأساليب وتراكيب اللغة المترجم منها²⁷. كما لابد للمترجم أن يمتلك المعرفة في المجال الذي يترجم فيه، وأن يكون متحكما ومستوعبا للغة القانونية. ومن ناحية أخرى تتطلب الترجمة التشريعية نقل المعلومات القانونية بطريقة دقيقة، دون زيادة أو نقصان إلا بالقدر الذي يدعم النص الأصلي، وهو أمر يتطلب الإحاطة بقواعد الصياغة القانونية، مع استيعاب دلالة المصطلحات القانونية في سياق النظام القانوني الذي تنتمي إليه²⁸. وأخيرا وليس آخرا لا بد من مراعاة عنصري الشكل والموضوع عند ترجمة النص التشريعي، إذ يجب على المترجم فهم الموضوع الذي يترجمه فهما جيدا، وأن يعمل على نقل معنى النص الأصلي، وليس فقط نقل البناء اللغوي للنص وشكله. كما ينبغي التعامل مع كل نص على حده، لأن لكل نص وحدة موضوعية ودلالة تميزه عن غيره، فالكلمات والجمل والفقرات تختلف معانيها تبعا لتوظيفها في النصوص، لهذا نجد أن الترجمة الأقرب للصواب هي تلك الترجمة التي تنقل معاني الكلمات والنصوص من لغة إلى أخرى مع الحفاظ على المقاصد في أثناء النقل، حتى لا يختلف التعبير عنها من حيث القيمة البيانية²⁹.

²⁵ مصطفى محمد المرشدي، ترجمة العقود التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون تاريخ نشر، ص 08.

²⁶ محمد احمد منصور، الترجمة بين النظرية و التطبيق، دار الكمال للطباعة و النشر، الطبعة الثانية القاهرة 206، ص 31.

²⁷ حمدي حسن، دليلك العلمي الى ترجمة الوثائق القضائية، دون طبعة مكان النشر، 2017، ص 13 .

²⁸ أيمن كمال السباعي، الأخطاء الشائعة في الترجمة القانونية، جمعية المترجمين و اللغويين المصريين، 2008.

²⁹ عادل عزام سقف الحيط، المرجع السابق، ص 08.

3.2 تحديات الترجمة القانونية

1.3.2 مشكلة إتقان اللغة الأجنبية

إن من الصعوبات التي تواجه بعض الباحثين في مجال الدراسات المقارنة هو عدم تحكمهم الجيد في اللغة الأجنبية، الأمر الذي يقف عائقاً أمامهم لترجمة بعض النصوص التشريعية الأجنبية ترجمة صحيحة ودقيقة، وقد يستعين البعض بالترجمة الآلية للنص من خلال بعض التطبيقات مثل Google Translate، في حين أن الترجمة القانونية تتطلب اعتماد المترجم على مكتسباته.

2.3.2 مسألة التخصص

القانون له لغة وطبيعة خاصة لا يدركها إلا الباحث المتمكن منها، فإذا لم يكن للمترجم معرفة بالقانون ولغته، فإنه سيعتمد إلى الترجمة العامة أو اللغة الأجنبية البسيطة، فيستخدم مثلاً الجمل الطويلة التي تخرج النص عن معناه الحقيقي . وقد يلجأ البعض إلى النقل المباشر للأحكام المقارنة، فيوظف مرادفات لمصطلحات غير مكرسة في النظام القانوني بما يتعارض ومبادئ وشروط الترجمة القانونية³⁰.

3.3.2 تعدد الأنظمة القانونية

يشكل تعدد الأنظمة القانونية واحدة من بين التحديات التي تواجه الترجمة القانونية، فإذا كان النظام القانوني من عائلة واحدة، واللغات القانونية متقاربة فإن المترجم لا يواجه صعوبة كبيرة (فرنسا إسبانيا)، أما إذا كانت الأنظمة القانونية واللغات غير متقاربة كالقانون الفرنسي والقانون الإنجليزي فإن الصعوبة تزداد حدتها³¹.

4.3.2 طبيعة اللغة القانونية

لا شك أن ترجمة النصوص التشريعية تختلف عن غيرها من الترجمات الأخرى كالترجمة الأدبية، لأن طبيعة اللغة القانونية وتحديد القاعدة التشريعية تتسم بصياغة محكمة ولها طابعها الخاص، وهو ما يجعل من الترجمة غاية في الصعوبة³². كما أن الترجمة تتطلب مراعاة مضمون النص وليس فقط الشكل، فنجد مثلاً مسألة تعدد المعاني لنفس العبارة، وأن هناك تعابير قانونية لا يمكن تحديدها إلا في سياق المفهوم الذي يعبر عن النظام القانوني الذي يتميز عن غيره من الأنظمة الأخرى، كما أن هذه المفاهيم تتطور

³⁰ أيمن كمال السباعي، الأخطاء الشائعة في الترجمة القانونية، جمعية المترجمين و اللغويين المصريين 2008، بدون صفحات

³¹ محمد هشام بن شريف، اشكالية الترجمة القانونية ، دراسة في ترجمة العقود من الفرنسية الى العربية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإجتماعية،

جامعة وهران 02 السنة الجامعية 2016-2017 ن ص 37

³² احمد عبادة، محاضرات في مقارنة الأنظمة القانونية، الطبعة الأولى، دار افريكان، الجزائر 2020 ص 27

باستمرار نتيجة لعوامل مختلفة³³. وقد يكتنف الغموض بعض النصوص لعيب يلحق بالنص، فيتم على سبيل المثال استخدام عبارة غير واضحة قد تعطي للنص أكثر من معنى، وهو ما يزيد من صعوبة عمل المترجم.

5.3.2. المصطلح واختلاف التسميات

إن المصطلح القانوني ليس واحد في كل اللغات والأنظمة القانونية، وإنما يحدد معنى المصطلح النظام القانوني الذي تنتمي إليه. فمصطلح "Plaintiff" يستخدم في إنجلترا للإشارة إلى الشخص الذي يقدم دعوى مدنية، بينما في الجزائر يشير إلى الشخص الذي يرفع قضية أمام المحكمة. كما يطلق على المصطلح الواحد عدة تسميات، فنجد مثلاً أن "الدليل الكتابي" يسمى بـ "المحرر" في مصر وتونس والإمارات، و"المستند" في القانون اللبناني، وهناك من يطلق عليه اسم الورقة مثل الأردن³⁴. وقد تختلف ترجمة المصطلح الواحد من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية، فمصطلح الإقرار الخطي "Affidavit" ترجمته في مصر بـ الإقرار الخطي، وفي السعودية يستخدم "الشهادة المكتوبة"، بينما في الأردن "التعهد الخطي"³⁵. وحتى التسميات تختلف في الإنجليزية البريطانية عن الإنجليزية الأمريكية، فنجد مثلاً مصطلح Corporate Law يستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية للإشارة إلى القواعد القانونية التي تخضع لأحكامها الشركات، بينما يستعمل مصطلح Company Law في بريطانيا للدلالة على نفس المعنى، لذا فإن عدم فهم هذه الفوارق في سياق القانوني بين الدول عملية ضرورية ينتج عنه ترجمة غير صحيحة و غير دقيقة.

6.3.2 ظهور مصطلحات جديدة

إن التطورات التي يعرفها العالم في مختلف المجالات قد يؤدي إلى ظهور مصطلحات قانونية جديدة، وقد تكون هناك صعوبة في ترجمتها مثل الدوائر المتكاملة، التسليف الإلكتروني cybercredit، التصيد الإلكتروني cyberstalking في مجال قانون الملكية الفكرية³⁶، وهناك مصطلحات جديدة مرتبطة بالتكنولوجيا القانونية مثل مصطلح "Blockchain" وهو تقنية تضمن تسجيل المعاملات الرقمية بطريقة آمنة.

³³ ميشال بونشير، ترجمة محمد ارزقي نسيب، مدخل للقانون، دار القصية للنشر، الجزائر 2004

³⁴ نادية ياس البياتي، التوقيع الإلكتروني عبر الإنترنت ومدى حجتيته في الإثبات، دار البداية، 2014، الأردن ص 128

³⁵ عبد الرحمن السليمان، الترجمة القانونية والدينية وتكنولوجيا الترجمة، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، السعودية، 2021، ص 41

³⁶ صلاح زين الدين، المدخل إلى الملكية الفكرية، دار الثقافة، سلسلة الكتب الفكرية، 2004، ص 195.

الخاتمة:

بعد استعراضنا لمختلف العناصر المتعلقة بالموضوع تم التوصل إلى نتائج عدة منها:

يحتل التشريع مكانة الصدارة في كثير من دول العالم، لما له من خصائص ومميزات تجعله على رأس القواعد القانونية، يتم إصداره من قبل هيئة مختصة، تسهر على إعداد وصياغته في شكل نصوص قانونية مكتوبة، يتم نشرها وفق تنظيم معين في الجريدة الرسمية.

تعتبر الصياغة القانونية للنص التشريعي من الأمور الأساسية في العملية التشريعية، لذا يراعى في إعداد جملة من المتطلبات حتى يحقق الغاية التي وجد لأجلها، كما تتبع في عملية الصياغة أساليب علمية وفنية تسمح بإخراج النص بصورة واضحة ودقيقة بما يضمن إيصال الغرض من التشريع إلى المخاطبين به، ويجعله قابلاً للتنفيذ عملياً.

تعد الترجمة القانونية للنصوص التشريعي الأجنبية عملية علمية هامة يقوم بها الباحث أثناء إعداد لمختلف الدراسات القانونية المقارنة، وهي تتطلب منه تحكماً جيداً باللغة الأجنبية، إضافة إلى معرفة بالقانون الأجنبي، بما يسمح من تحقيق التوازن بين الدقة اللغوية والقانونية، وبما يعكس صورة النص شكلاً ومضموناً.

تواجه الباحثين القانونيين أثناء ترجمتهم للنصوص التشريعية عدة تحديات منها عدم تحكم البعض باللغة الأجنبية تحكماً جيداً، مع اعتماد البعض الآخر على الترجمة الحرفية أو الآلية لمعالجة النص التشريعي، وهو ما يتنافى ومبادئ الترجمة القانونية. كما أن طبيعة النصوص التشريعية وطريقة صياغتها، قد تصعب من مهمة المترجم، خاصة وإن الترجمة القانونية تتطلب مراعاة شكل ومضمون النص معاً.

ويمكن من خلال البحث تقديم عدة مقترحات لمواجهة مختلف التحديات، منها:

ضرورة الاهتمام بالدراسات الخاصة بالقانون المقارن وتطويرها، من خلال فتح تخصصات في مثل هذا النوع من الدراسات على مستوى المؤسسات الجامعية، وتحديدًا على مستوى كليات الحقوق أو كليات اللغات الأجنبية مثلما هو حاصل على مستوى بعض الدول الغربية الرائدة في هذا المجال.

تعزيز وتنشيط العمل البحثي في مجال الدراسة المقارنة والترجمة القانونية، من خلال التأسيس لمراكز بحث خاصة بالدراسات القانونية المقارنة، أو إنشاء دوريات ومجلات علمية تعنى بهذا النوع من الدراسات، مع تعزيز الدور الفقهي في هذا المجال.

ضرورة تطوير المهارات اللغوية للباحثين في المجال القانوني عن طريق إجراء دورات تكوينية مستمرة في اللغات الأجنبية المتخصصة (ESP)، مع الاستغلال الأمثل للمراكز اللغوية على مستوى المؤسسات الجامعية مثل مراكز التعليم المكثف للغات.

لابد أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين الهيئات الرسمية التشريعية والمترجمين القانونيين في مجال الصياغة القانونية، مع ضرورة قيام هذه الهيئات بإعداد مبادئ توجيهية خاصة بطرق الصياغة، في شكل دليل إرشادي مبسط يساعد الباحثين والدارسين على فهم الكيفية التي يتم بها إعداد القوانين وصياغتها.

لابد من توسع دائرة الدراسات المقارنة التي يقوم الباحثون لتشمل جل الأنظمة القانونية بلغاتها المختلفة، لأن النصوص التشريعية التي يتم ترجمتها في الجزائر خاصة، والمنطقة العربية عامة، تتم باللغة العربية والإنجليزية، والفرنسية.